معارك مأرب تستنزف الميليشيات والعرادة يتوعد بوأد المشروع الإيراني

على وقع معارك الاستنزاف للميليشيات الحوثية في جنوب محافظة مأرب اليمنية وغربيها، واصل تحالف دعم الشرعية إسناد قوات الجيش اليمني الوطني والمقاومة الشعبية معلناً مقتل العشرات من العناصر الإرهابية.

هذه التطورات جاءت غداة توعد محافظة مأرب سلطان العرادة بوأد مشروع إيران في اليمن، وتأكيده أن المحافظة النفطية التي تستميت الميليشيات الحوثية للسيطرة عليها في مأمن.

في هذا السياق أفاد تحالف دعم الشرعية في اليمن بأنه نفذ 29 عملية استهداف لعناصر وآليات الميليشيات الحوثية في مديرية الجوبة حيث جنوب محافظة مأرب وفي منطقة الكسارة في غربها خلال الساعات الـ24 ساعة الماضية.

وأوضح التحالف في بيان مقتضب نقلته «واس» أن عمليات الاستهداف شملت تدمير 17 من الآليات العسكرية والقضاء على 138 عنصراً إرهابياً.

وكان تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية في اليمن قد أعلن أنه نفذ 32 عملية استهداف في محافظتي البيضاء والجوف وفي مديرية صرواح غرب مأرب، مؤكداً أن عمليات الاستهداف شملت تدمير 14 من الآليات العسكرية، والقضاء على أكثر من 157 عنصراً إرهابياً».

8
الثلاثاء 4 ربيع الآخر 1443 هـ/ 9 نوفمبر 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد 3974 E
الوسط
Tuesday 9th November 2021 - 15 th year - Issue No.E 3974
alwasat.com.kw

ترقب إعلان حكومة من دون حمدوك

جولة جديدة من «العصيان المدني» في السودان

قوات الجيش السوداني منتشرة في الشوارع

اصطدمت قوات الأمن السودانية مع عدد كبير من المواكب الاحتجاجية في مناطق متفرقة من العاصمة الخرطوم ومدن أخرى، في إطار حملة جديدة من العصيان المدني دعا إليها «تجمع المهنيين» وتحالف «الحرية والتغيير»، احتجاجاً على تولي الجيش السلطة في البلاد منذ 25 أكتوبر وحل الحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك.

وتوقف العمل في عدد من المصارف والشركات وبعض الدواوين الحكومية والمدارس والجامعات، استجابة للإضراب الذي أعلنته أحزاب المعارضة والنقابات، فيما أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين واعتقلت العشرات منهم. وكان متظاهرون قد أغلقوا، عشية بدء العصيان، عدداً من الشوارع الرئيسية في العاصمة الخرطوم، ضمن حملة أسموها «ليلة المتاريس».

في غضون ذلك، يترقب السودانيون إعلان قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان، تشكيل حكومة جديدة لا يرأسها حمدوك الموضوع تحت الإقامة الجبرية، وذلك بعد فشل جميع الوساطات الدولية والإقليمية في إقناع الجيش بالعودة إلى الالتزام بالوثيقة الدستورية التي تؤسس للشراكة مع المدنيين، ما ينذر برفض شعبي للحكومة المرتقبة التي سيختار شخصيات الجيش، ويُتوقع أن تكون موالية له.

وقالت مصادر من المعارضة إن حكومة مدنية يختارها الجيش ستكون بمثابة «مكتب سكرتارية» للقائد العام للقوات المسلحة، مشيراً إلى أن الرئيس السابق عمر البشير أيضاً كان يعين حكوماته من المدنيين لكنها السلطة الحقيقية تظل بالكامل في أيدي الجيش والأجهزة الأمنية. وأضافوا أن «الحكومة المدنية الصحيحة هي التي يختار أعضاءها المدنيون أنفسهم».

وتسود السودان حالة من التوتر الحذر والارتباك والمعلومات المتضاربة منذ إطاحة القائد العام للجيش بحكومة رئيس الوزراء حمدوك، وظلت البلاد بلا حكومة لقرابة أسبوعين، ووسائل الإعلام تنسب معلوماتها المتاحة والشحيحة إلى مصادر مجهولة، وتتحدث عن قرب إعلان تشكيل الحكومة ومجلس السيادة، لكن سرعان ما تتطاول الساعات والأيام وتتزايد الأوضاع اضطراباً.

وواجه استيلاء الجيش على السلطة بالقوة معارضة شعبية واسعة تتسع يومياً، فيما استخدمت السلطات العسكرية ضدها عنفاً مفرطاً نتج عنه مقتل 14 محتجاً سلمياً بالرصاص وإصابة المئات بجراح، بعضها خطرة وبعضها تسبب في إعاقات دائمة، متزامنة مع حملة اعتقالات واسعة شملت كافة مناهضي الانقلاب. وظل رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والقادة السياسيين والمهنيين ونشطاء في «لجان المقاومة»، بالإضافة إلى كبير من المحتجين الشباب، قيد الاعتقال لدى السلطات العسكرية والأمنية.

في غضون ذلك، تواصلت أشكال الاحتجاجات المختلفة بإعلان «لجان المقاومة» العودة للمتاريس وسد الطرقات مجدداً باستخدام الأعمدة والمصدات الخرسانية وإطارات السيارات المشتعلة، كما شهد عدد من المدن احتجاجات شارك فيها الآلاف، استجابة لدعوة تحالف «الحرية والتغيير» بالعصيان المدني في جولته الثانية بعدما نفذ عصياناً مشابهاً الأسبوع الماضي لمدة 6 أيام في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة.

وشمل العصيان المدني عدداً من المؤسسات الحكومية والتعليمية والخاصة والمتاجر والمؤسسات التي أغلقت أبوابها بالكامل، فيما لا تعمل مؤسسات أخرى بكامل طاقمها وقوتها المعهودة، وذلك بعد العودة التدريجية لحركة السير التي شهدها وسط الخرطوم في الأيام الماضية إبان رفع الإضراب مؤقتاً. وقالت لجنة المعلمين إن السلطات فضت بعنف وقفة احتجاجية نظمها المعلمون والمعلمات في منطقة بحري وألقت القبض على 87 معلماً، بينهم معلمة أصيبت بكسر في الساق، ورفضت السلطات الإفراج عنهم.

وقال أحد المعلمين لوكالة الصحافة الفرنسية، إن «قوات الشرطة قامت بفض المظاهرة وأطلقت الغاز المسيل للدموع فيما كنا نقف هنا فقط حاملين لافتاتنا التي كُتب عليها (لا للنظام العسكري)».

كما أطلقت قوات الأمن أيضاً الغاز المسيل للدموع على مئات المتظاهرين في حي بري في شرق العاصمة، وفق ما أفاد شهود عيان. وقالت متظاهرة إن «المحتجين احتشدوا في الشوارع وأحرقوا الإطارات، وهتفوا ضد الحكم العسكري». كما أكد متظاهر آخر أن «قوات الأمن فرقت المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع وبدأت في إزالة المتاريس».

الأمن السوداني يطلق الغاز المسيل للدموع على متظاهرين في الخرطوم

فرقت قوات الأمن السودانية متظاهرين مناهضين للانقلاب في الخرطوم بإطلاق قنابل غاز مسيل للدموع، وفق ما أفاد شاهد عيان، في الأول من حملة عصيان مدني جديدة ضد الجيش الذي سيطر على الحكم منذ انقلاب 25 أكتوبر.

وقال مدرس الجغرافيا محمد الأمين، وهو بين عشرات المدرسين المحتجين الذين ساروا نحو وزارة التربية والتعليم، «لقد نظمنا مظاهرة احتجاجية صامتة ضد قرارات» قائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان. وأضاف أن «قوات الشرطة قامت بفض المظاهرة وأطلقت الغاز المسيل للدموع».

وكان البرهان أعلن في 25 أكتوبر حال الطوارئ في البلاد وحلّ مجلس السيادة الذي كان يترأسه، والحكومة برئاسة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك الذي تم توقيفه لفترة وجيزة، قبل الافراج عنه لينتقل إلى منزله حيث وُضع قيد الإقامة الجبرية، كما أوقف معظم وزراء الحكومة من المدنيين وبعض النشطاء والسياسيين.

منذ إعلان هذه القرار، تشهد البلاد وخصوصا العاصمة موجة من الاحتجاجات ويقوم المتظاهرون بإغلاق الشوارع وإعلان العصيان المدني.

ونددت نقابة المعلّمين السودانيين بأعمال عنف وتحدثت عن توقيف عدد من المعلّمين والمعلّمات أثناء التظاهرة، لكن بدون سقوط جرحى.

وكان متظاهرون مناهضون للانقلاب قد أغلقوا بعض الشوارع الرئيسية في العاصمة الخرطوم ومدينتي بحري وأم درمان. فتحت بعض المتاجر أبوابها وبقيت أخرى مغلقة في الخرطوم.

السودان: 3 حركات مسلحة ترفض إجراءات البرهان

أعلن «المجلس القيادي» للجبهة الثورية الموقعة على اتفاقية سلام جوبا، ، رفضه القاطع لاستيلاء الجيش على السلطة في السودان و«الانقلاب على السلطة الانتقالية المدنية»، فيما حثّ وفد من جامعة الدول العربية يزور الخرطوم، جميع الأطراف السودانية لاعتماد الحوار وسيلة لحل الأزمة الراهنة.

واتهمت قيادات بارزة في تحالف «الحرية والتغيير»، قادة الجيش بالسعي إلى شقّ التحالف بعد أن فشلوا في اقتلاع اعتراف من الشارع بقيادتهم للمرحلة الانتقالية. ودعت «الجبهة الثورية»، وهي كتلة رئيسية في عملية السلام، إلى إطلاق سراح رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وجميع المعتقلين السياسيين، دون قيد أو شرط. وتضم «الجبهة الثورية» كلاً من «الحركة الشعبية – بقيادة مالك عقار»، و«حركة جيش تحرير السودان – المجلس الانتقالي» بزعامة الهادي إدريس، و«تجمع قوى تحرير السودان» برئاسة الطاهر حجر.

وكان قادة الحركات الثلاثة أعضاء في مجلس السيادة الانتقالي الذي حلّه قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في الإجراءات التي أعلنها في 25 أكتوبر والتي تولي بموجبها السلطة في البلاد وحلّ مجلسي الوزراء والسيادة، وأقال جميع حكام الأقاليم ووكلاء الوزارات، وأعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد.

وجددت الحركات المسلحة الثلاث، في بيان مشترك، التزامها بالوثيقة الدستورية التي تؤسس للشراكة بين العسكريين والمدنيين في فترة الحكم الانتقالي التي ينبغي أن تنتهي بانتخابات حرة ونزيهة في إطار التحول الديمقراطي في السودان. كما أعلنت الحركات الثلاث التزامها بضرورة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، الموقع في 2020.

واستنكرت «الثورية» استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، كما أدانت الاعتقالات المتكررة للسياسيين وأعضاء لجنة إزالة التمكين ولجان المقاومة والناشطين.

وطالبت في البيان برفع حالة الطوارئ «لتهيئة المناخ للحوار الجاد الذي يحمي البلاد من الانزلاق إلى الهاوية»، مؤكدة حرصها على أمن واستقرار وسلامة البلاد ووقوفها مع مطالب الشعب السوداني.

وقالت مصادر في تحالف «الحرية والتغيير»، الذي يمثل الحاضنة السياسية لحكومة حمدوك المقالة، إن «قادة الانقلاب العسكري يحاولون استمالة بعض الأفراد في التحالف للاعتراف بالانقلاب، بعد أن فشلوا في الضغط على حمدوك لقبول تشكيل حكومة جديدة».

ليبيا: الدبيبة يعتزم الترشح لمنصب الرئيس

قال مسؤول كبير في حكومة الوحدة الوطنية الليبية، في تصريحات نقلتها وكالة «رويترز» للأنباء، إن رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة، يعتزم الترشح للرئاسة، فيما يبدأ التسجيل الرسمي للمرشحين.

وقالت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا إنها ستفتح باب التسجيل)، للمرشحين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أقرتها خريطة طريق تدعمها الأمم المتحدة في 24 ديسمبر.

وقال رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح، في مؤتمر صحافي بمقر المفوضية في العاصمة طرابلس، إن الترشح للانتخابات الرئاسية سيكون متاحاً حتى يوم 22 نوفمبر الحالي والترشح للانتخابات البرلمانية حتى السابع من ديسمبر المقبل. وأضاف أن المفوضية تسلمت كافة التعديلات الفنية التي طُلبت من مجلس النواب، مشيراً إلى أنه تم التواصل مع وزارة الداخلية لتأمين جميع المراكز الانتخابية، مؤكداً «تسلمنا التعديلات الفنية من مجلس النواب»، مستثنياً من ذلك التعديلات ذات الطابع السياسي التي قال السايح بخصوصها «إن المفوضية ليست ذات شأن بها»، مشيراً إلى أن 24 ديسمبر المقبل سيكون تاريخ الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، وستجري الجولة الثانية تزامناً مع الانتخابات البرلمانية، التي يعتقد أنها ستكون بعد 52 يوماً.

التكتل النقابي تحوّل إلى لاعب سياسي مهم في ظل غياب الأحزاب

تونس: الحكومة و«اتحاد الشغل» يناقشان الملفات السياسية والاجتماعية

مظاهرات سابقة في تونس

يستعد اتحاد الشغل (نقابة العمال) لعقد لقاء يشارك فيه أعضاء من الحكومة، بقيادة نجلاء بودن رئيسة الحكومة، وقيادات نقابية من المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة نور الدين الطبوبي.

ويسعى كل طرف منهما إلى «فرملة» الآخر ضمن حسابات سياسية معقدة؛ فأعضاء الحكومة ورجال الأعمال يصرحون بأن الوضع المالي والاقتصادي لا يسمح بزيادات في الأجور، ومن غير المعقول أن يطالب «اتحاد الشغل» بعقد جولة جديدة من المفاوضات، في حين ترى القيادات النقابية عكس ذلك من خلال تركيزها على تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وغلاء المعيشة وتدهور قيمة الدينار التونسي، وهي تجمع في ذلك بين الاجتماعي والسياسي من خلال دعوتها أيضاً لإنهاء التدابير الاستثنائية التي أقرها الرئيس قيس سعيّد وتوضيح الرؤية المستقبلية.

ومن المنتظر أن يتناول اللقاء ملفات شائكة عدة، على غرار فتح أبواب التفاوض بين الطرفين، وبحث أوضاع الفئات الاجتماعية المهمشة، وهو بذلك سيوضح طبيعة العلاقة التي ستربط بين الطرفين، خاصة مع وجود كثير من الملفات العالقة، على رأسها الاتفاقيات التي تنتظر التفعيل الحكومي، والاتفاقيات في القطاع العام، والانطلاق الفعلي في إصلاح المؤسسات العمومية وإنقاذها من الصعوبات التي تعاني منها. ووفق مصادر نقابية تونسية، ينتظر كذلك خلال اللقاء، فتح ملف القدرة الشرائية للأجراء، خاصة مع وجود اتفاق بين الحكومة السابقة التي كان يرأسها هشام المشيشي وقيادة «اتحاد الشغل» على فتح مفاوضات اجتماعية لسنوات 2021 و2022 و2023، وهو ما يجعل هذا اللقاء مهماً لأنه سيرسم العلاقة المستقبلية للاتحاد مع الحكومة. وكان «اتحاد الشغل» قد سعى إلى تجاوز حالة الخلاف الحاد مع اتحاد رجال الأعمال، وذلك إثر لقاء جمع نور الدين الطبوبي مع سمير ماجول (رئيس اتحاد رجال الأعمال)، ويعود الخلاف إلى رفض أصحاب المؤسسات فتح جولة جديدة من المفاوضات الاجتماعية التي عادة ما تفضي إلى زيادات في الأجور.

ويعقد «اتحاد الشغل» اجتماعاً إدارياً يوم الأربعاء المقبل تحضيراً لهذا اللقاء، حيث سيستعرض الملفات العالقة، ويتناول طريقة التفاوض مع رئيسة الحكومة التي يدرك جيداً، وفق عدد من المحللين السياسيين، أن القرار سيعود في نهاية المطاف إلى رئيس الجمهورية.

ويرى مراقبون أن «اتحاد الشغل» بقي الطرف الوحيد الذي يتحاور مع رئاسة الجمهورية بطريقة غير مباشرة، من خلال إعلان عن استعداده للحوار الوطني الذي سيشرف عليه الرئيس سعيّد. وتدرك رئاسة الجمهورية حجم «اتحاد الشغل» ووزنه الاجتماعي الذي تحول إلى وزن سياسي، في ظل تغييب الأحزاب السياسية والسعي لإبطال وساطة المنظمات النقابية والاجتماعية.

وكان «اتحاد الشغل» قد حذر بمناسبة مرور مائة يوم على اتخاذ تدابير 25 يوليو الاستثنائية، من الضبابية السياسية وعدم وضوح الرؤية، وطالب بإشراك المنظمات الوطنية في الحوار الوطني المزمع تنظيمه. ومن مدينة سوسة أين تم تنظيم هيئة إدارية للاتحاد الجهوي للشغل بمدينة سوسة (وسط شرق)، أوضح قاسم الزمني رئيس الاتحاد الجهوي أن نقابة العمال تمثل «صمام أمان» لاستقرار تونس، مؤكداً أن القيادات النقابية قدمت حلولاً وعرضت برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً في كل مراحل بناء البلاد وحصلت سنة 2015 على جائزة نوبل للسلام نتيجة إنجاحها تجربة الحوار الوطني وإخراج تونس من أزمتها السياسية الخانقة.